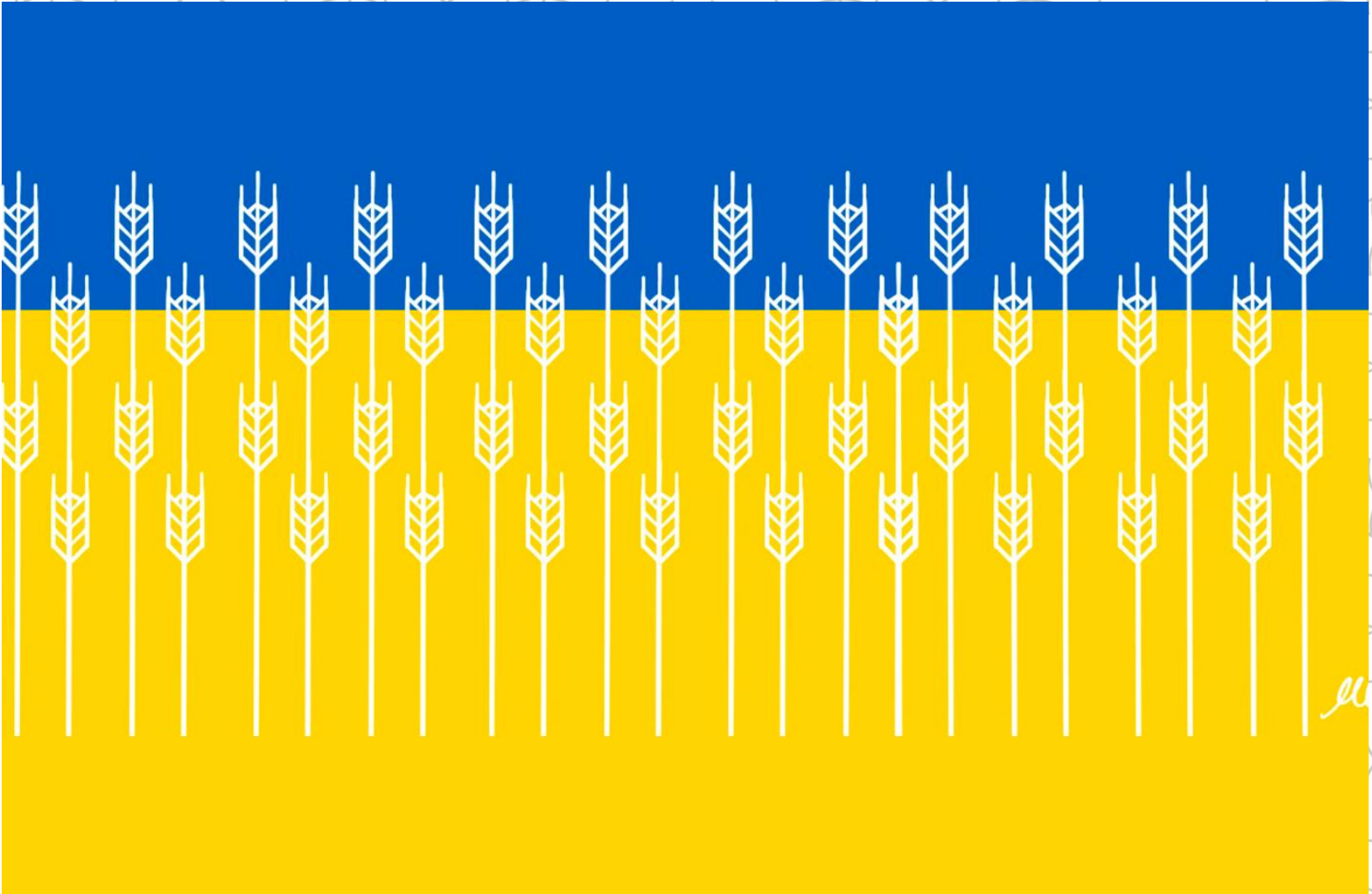




ارتدادات سلبية ( انعكاسات الأزمة الأوكرانية على اقتصاديات إقليم الشرق الأوسط )



كرم سعيد ( باحث متخصص في الشؤون الإقليمية.. نائب مدير تحرير مجلة الديمقراطية )

## جميع الحقوق محفوظة لمركز رواق بغداد للسياسات العامة ©2022

مركز تفكير يُقدم رؤى وافكار ودراسات وبحوث للنخب والمختصين ومتخذي القرار. تصدر عنه مجلة "الرواق" والتي تعنى بالتركيز على عنوان واحد وتستكتب فيه خيرة الباحثين والكتاب والمختصين. يعمل على تيسير المعرفة لغير المختصين لزيادة وعي وثقافة الجمهور بعيداً عن الاعلام غير المبني على اساس علمي. يعمل الرواق على ترجمة مقالات وبحوث مهمة ومختارة عن اللغات الانكليزية والفارسية والتركية والفرنسية، لتكون بين يدي الباحث العراقي.

ينطلق المركز في اعماله ونتاجه من اهمية التركيز على العمل المعرفي بدلاً عن الايديولوجيا والخلفيات النظرية المشحونة او المتطرفة. يؤمن الرواق باهمية الانفتاح على الكتل السياسية والنخب المعرفية في اوصول افكاره وتصوراتهِ ورؤاه في بناء الدولة والمؤسسات العراقية.

يطمح الرواق بان يكون نتاجه اضافةً لفهم الواقع العراقي دون تشنج واحكام مسبقة. كما يعمل الرواق على طباعة ونشر بحوث ودراسات الراغبين بعد فحصها وتدقيقها على اساس علمي، وهي لا تعبر بالضرورة عن متبنياته، فالرواق محكوم بالاطر النظرية والعلمية وحسب.

يرحب رواق بغداد بجميع الرؤى والافكار والحلول التي تطرح من قبل اصحاب الاختصاص من الباحثين والمفكرين والكتاب.

[www.rewaqbaghdad.org](http://www.rewaqbaghdad.org)

### Legal Note:

Publishing this material has been funded by Rewaq Baghdad Center of Public Policy however, the views expressed in this document do not reflect the Center's official policies nor its opinions.

تم تمويل نشر هذه المادة من قبل مركز رواق بغداد للسياسات العامة. لكن الآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس سياسات المركز الرسمية ولا آراءه.

ترتبط التطورات المتعلقة بالأزمة الأوكرانية ارتباطاً وثيقاً بمنطقة الشرق الأوسط، خاصةً على المستوى الاقتصادي، في ظل ترقّب دول المنطقة لمدى انعكاسات تطورات الأحداث على واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية، خاصة في ظل فشل المفاوضات التي جرت بين الأطراف المتحاربة في ٢٨ فبراير الماضي، ودخول القوى الغربية على خط الأزمة، وتوجهها نحو دعم كييف في مواجهة موسكو.

في هذا السياق، ومع إعلان الرئيس الروسي؛ فلاديمير بوتين، في ٢٧ فبراير وضع القوى النووية الرادعة في حالة استنفار قصوى، تنزلق بعض اقتصاديات دول إقليم الشرق الأوسط إلى أزمة جديدة قد تكون ممتدة، متأثرة بتداعيات الأزمة الأوكرانية التي قد تعمق حالة عدم الاستقرار في هذه الاقتصاديات التي لم تتعافي بعد من تأثيرات جائحة كورونا، والصراعات الإقليمية التي لا يزال بعضها على أشده، خاصة في سوريا وليبيا واليمن ناهيك عن الأزمات الاقتصادية التي تعانيها بعض دول الإقليم منذ وقت، وفي الصدارة منها لبنان.

خلف ما سبق، فإن الارتدادات الاقتصادية السلبية التي تفرزها الأزمة الأوكرانية، قد تكون انعكاساتها أكثر إيلاً على دول الإقليم التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وتجارية مع روسيا وأوكرانيا، وتبدو تركيا وبعض دول الخليج إضافة إلى مصر ولبنان من الاقتصاديات المرشحة لهزة عميقة، خاصة أن بعضها يعتمد بصورة لافتة على سد احتياجاته من القمح على الواردات من البلدين، بينما تعتمد بعض دول الإقليم على موسكو وكييف في تلبية احتياجاتها من الطاقة والقمح معاً.

والأرجح أن بؤادر التأثير على اقتصاديات الإقليم قد بدأت لتوها، وكشف عن ذلك ارتفاع أسعار النفط والغاز، فضلاً عن المعادن الرئيسية المستخدمة في كل شيء؛ من صناعة السيارات والإلكترونيات إلى أدوات المطبخ والبناء؛ هذا بجانب التداعيات الاقتصادية للعقوبات التي أعلنت عنها واشنطن والدول الأوروبية، وشملت عقوبات على المصارف الروسية، وتعاملات موسكو التجارية.

### ارتدادات متباينة

في الوقت الذي لا تزال اقتصاديات المنطقة تعاني من ركود بسبب استمرار حدة الصراعات، وجائحة كورونا فضلاً عن ارتفاع الديوان الخارجية لدى بعض دول الإقليم، وصعود معدلات البطالة، وتدهور الأوضاع المعيشية، فإن ثمة ارتدادات متباينة على اقتصاديات الإقليم خلال المرحلة الحالية بسبب الأزمة الأوكرانية، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

**تراجع المبادلات التجارية والاستثمارية مع الخارج:** قد تسفر الأزمة الأوكرانية عن تراجع قيمة المبادلات التجارية لدول الإقليم مع العالم الخارجي لعامين أولهما: تصاعد حالة عدم الاستقرار في الأسواق الروسية والأوكرانية التي تمثل منافذ حيوية لاقتصاديات المنطقة، وذلك على خلفية التطورات العسكرية، واتجاه القوى الغربية إلى تشديد العقوبات على موسكو.

وفي هذا السياق، وعلى سبيل المثال أعلنت شركة "موانئ دبي" العالمية، في ٢٨ فبراير الماضي، إنها تراجع عملياتها في روسيا، كما علقت عملياتها التجارية في أوكرانيا مؤقتاً نظراً للظروف الحالية. كما تبدو العلاقات التجارية بين تركيا وروسيا مرشحة للتراجع، خاصة بعد قرار تركيا إغلاق البوسفور والدردينل أمام السفن الحربية الروسية. وبحسب أرقام معهد الإحصاء التركي، يبلغ حجم التجارة السنوية لتركيا ٣٤,٧ مليار دولار مع روسيا، و ٧,٤ مليار دولار مع أوكرانيا. وتعتبر روسيا من أكبر شركاء تركيا في الصادرات والواردات. **وثانيهما:** احتمال تجميد جانب من المشروعات الاستثمارية لبعض دول المنطقة في الأسواق الروسية والأوكرانية بسبب العمليات العسكرية، فعلى سبيل المثال قد تتراجع المشاريع التركية في روسيا وأوكرانيا خلال المرحلة المقبلة، وكانت مشروعات الشركات التركية المتخصصة في قطاع البناء قد وصلت خلال العام ٢٠٢١ نحو ١١,٢ مليار دولار في روسيا بنهاية العام ٢٠٢١ مقابل ١,٦ مليار دولار في أوكرانيا.

على صعيد ذي شأن، قد تتأثر العلاقات الاستثمارية والتجارية لدول الخليج، والتي تتداخل مصالحها الاقتصادية مع الدولتين، إذ تعد أوكرانيا إحدى أهم الدول التي استثمرت فيها دول الخليج العربي في السنوات الماضية، لا سيما في القطاع الزراعي بجانب القطاعات الأخرى التي وقعت فيها الدول اتفاقيات شراكة معها، والتي تطورت بشكل لافت في السنوات الأخيرة، حيث تولي كيبف اهتماماً كبيراً لتطوير تلك العلاقات، لا سيما في المجال الاقتصادي، كان آخرها إصدار رئيس أوكرانيا فولوديمير زيلينسكي، في أغسطس (آب) ٢٠٢٠، مرسوماً يعفي مواطني دول الخليج من التأشيرة عند دخول بلاده.

**ارتفاع فواتير الطاقة والغاز:** وهو ما قد ينعكس على ارتفاع فواتير بعض دول المنطقة التي تعتمد على استيراد الغاز الروسي، وفي الصدارة منها تركيا التي تحصل على نحو ٣٣,٦ في المئة من احتياجاتها السنوية من الغاز الطبيعي من روسيا. ومع تصاعد العقوبات الغربية ضد موسكو، قد تشهد أسعار الطاقة في تركيا وبعض دول المنطقة مثل سوريا ولبنان والأردن التي كان الغاز الروسي لها أحد البدائل مزيداً من الارتفاع، وهو ما يفرض ارتدادات سلبية على الميزانية التركية، من خلال زيادة فاتورة الواردات، وبالتالي وقوع خسائر اقتصادية لهذه الدول.

انتعاش الاقتصاديات النفطية: تزامن انعقاد القمة السادسة للدول المُصدِّرة للغاز في العاصمة القطرية الدوحة، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ فبراير الماضي مع تصاعد حدة الأزمة الأوكرانية. وتحاول دول المنطقة المصدرة للطاقة والغاز، وبخاصة قطر والجزائر إضافة إلى إيران الذي شارك رئيسها في القمة، استغلال الأزمة لتحقيق أهداف عديدة؛ يتمثل أبرزها في زيادة فرص تصديرها للغاز إلى أوروبا، وتقليل الضغوط الاقتصادية التي تعانيها بعضها بفعل تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة. لذلك تحمل الأزمة الأوكرانية تأثيرات ايجابية على بعض الدول العربية المنتجة للطاقة والغاز، وبخاصة قطر والجزائر والعراق والمملكة العربية السعودية إضافة إلى الإمارات، وقد استفادت ميزانيات هذه الدول من الارتفاع الحادث في أسعار النفط والغاز، بعد أن وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ ٨ سنوات، حيث قفزت أسعار الغاز بزيادة تُقدر بنحو ٣٥ في المئة، كما تجاوز برميل النفط حاجز الـ ١٠٠ دولار عشية بدء العملية العسكرية الروسية ضد كريف.

على جانب آخر، فإن الأزمة الأوكرانية توفر فرصة غير مسبوقة لدول المنطقة التي تمتلك احتياطات وفيرة من الغاز الطبيعي، لتعزيز حضورها الاقتصادي، وبخاصة إيران التي قد تسعى إلى استثمار الأزمة الأوكرانية لتحقيق انتعاشة اقتصادية، خاصة أن تطورات الأزمة، والاتجاه نحو مزيد من التصعيد قد يحفز الدول الأوروبية للبحث عن مصادر بديلة للغاز الروسي؛ لتقليل ضغوط موسكو على الاقتصاد الأوروبي. وتتزايد فرص إيران، في هذا الإطار، في ظل ارتباط قطر الحالي -التي تعتبر بمنزلة أكبر خزان للغاز الطبيعي في العالم- بعقود طويلة الأجل مع دول شرق آسيا.

**تهديد سوق السلع الغذائية:** تتجاوز التداعيات الاقتصادية المتوقعة للأزمة الأوكرانية على اقتصاديات دول الإقليم، أسعار الغاز والطاقة، لتمتد إلى أسعار السلع الغذائية، وبخاصة الدواجن وأسواق الحبوب، وتحديدًا القمح، حيث تعتمد دول الإقليم في تلبية جانب معتبر من احتياجاتها من القمح والزيوت النباتية على موسكو وأوكرانيا. وفي عام ٢٠٢٠، صدَّرت أوكرانيا من القمح نحو ١٨ مليون طن متري، من مجمل محصول ٢٤ مليون طن متري، بما يجعل أوكرانيا خامس مُصدِّر للقمح في العالم. وقد نشرت بلومبرج أن أسعار القمح قد قفزت إلى أعلى مستوى لها منذ مطلع العام الحالي بعد أن أثارت العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن أوكرانيا، المخاوف حيال الشحنات المستقبلية للحبوب من أوروبا الشرقية.

وتعتمد دول الخليج، وفي المقدمة منها السعودية على تلبية جانب معتبر من احتياجاتها من القمح واللحوم على أوكرانيا، خاصة بعد إيقاف السعودية زراعة القمح في أراضيها، وتصدر أوكرانيا نحو ٤٥٠ ألف طن من

اللحوم سنوياً، حيث تأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول المستوردة للدواجن الأوكرانية بنسبة ١٨,٤ في المئة، تليها على الترتيب: هولندا، ثم الإمارات بنسبة ٨,٣ في المئة.

ما سبق يشير إلى إن أسواق السلع الغذائية في دول الإقليم، ومستقبل الأمن الغذائي قد يشهد اختلالات هيكلية، خاصة على مستوى الأسعار، وتشير التقديرات إلى أن لبنان وليبيا يعتمدان بدرجة كبيرة على القمح الأوكراني؛ حيث تستورد الأولى ٥٠٪ من مخزون القمح لديها، بينما تستورد الأخيرة ٤٣٪ من احتياجها من القمح. كما تستورد اليمن حوالي ٢٠ في المئة من احتياجاتها من القمح من موسكو وكيف، بينما تستورد مصر من البلدين نحو ٨٠ في المئة.

في المقابل تستورد تركيا ما يقرب من ٦٤,٦ في المائة من قمحها من روسيا مقابل نحو ١٣,٤ في المائة من أوكرانيا. وبرغم تأكيد "طاش بينار"، رئيس مجلس إدارة مجلس الحبوب التركي في ٢٥ فبراير الحالي أن بلاده لن تتأثر من مشاكل توريد القمح نتيجة التوتر الروسي الأوكراني، إلا أن هذه التصريحات تبدو محاولة للتحايل على حالة القلق أوساط الشارع التركي، لا سيما وأن تركيا تقوم باستيراد الزيت النباتي، والشعيرة والبطاطس، وعدد آخر من المنتجات الروسية والأوكرانية.

وبالنظر إلى أن أوكرانيا وروسيا تصدران جانب معتبر من إنتاجهما إلى إقليم الشرق الأوسط، فمن الواضح أن تداعيات الأزمة ستكون بالغة على تلك المنطقة، وقد يترتب على ذلك أزمة غذاء في هذه الأسواق الأساسية، وقد يظهر موردون جدد في ٢٠٢٢ لكن تكلفتهم ستكون باهظة، ولن يوجد مفر من ارتفاع الأسعار في دول المنطقة؛ علماً بأن الأسعار الحالية وصلت بالفعل إلى أعلى مستوى لها منذ نحو عقد. ومن المتوقع أن تتسبب التطورات في أوكرانيا في تدفق الإمدادات الغذائية.

على صعيد ذي شأن، فإن الارتفاع المتوقع في تكاليف أسعار السلع الزراعية والغذائية في بلدان الإقليم بسبب استمرار تطورات الأزمة الأوكرانية، وتساعد الاشتباكات المسلحة، قد يساهم في زيادة معدلات التضخم الرئيسية مرتفعة لفترة أطول، كما يتوقع أن تتصاعد خسائر بعض دول الإقليم في قطاع الزراعة، لا سيما وأنها تعتمد بصورة رئيسية على السوق الروسي والأوكراني في تصريف منتجاتها من الطماطم والعنب والفواكه.

**تراجع عوائد السياحة:** ثمة مخاوف تركية من تأثيرات متوقعة للحرب الروسية الأوكرانية على قطاع السياحة في عدد من دول الإقليم، وبخاصة تركيا ومصر ولبنان، والتي تعتمد بصورة لافتة على الرحلات

السياحية القادمة من روسيا وأوكرانيا. وكشف عن ذلك تصريحات مسؤولون في دول الإقليم في قطاع السياحة عن خسائر محتملة في قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة به.

خلف ما سبق، تتزامن خسائر قطاع السياحة في دول الإقليم في وقت كانت تراهن فيه على أشهر الربيع التي تشهد تدفق السياحة الروسية والأوكرانية على منتجعاتها، والتي كانت ستساهم في توفير النقد الأجنبي. غير أن تصاعد حدة الأزمة الأوكرانية قد ينعكس سلباً على تدفقات السياح على المنطقة، وهو ما سيزيد الضغط السلبى على اقتصاديات دول الإقليم.

تعتمد تركيا ومصر بصورة لافتة على السياحة الروسية والأوكرانية، إذ تشير البيانات إلى أن عدد السياح الأوكرانيين القادمين إلى تركيا وصل إلى نحو ٢ مليون و٦٠ ألف سائح بنهاية العام ٢٠٢١، بزيادة تُقدر بنحو ١٠٦ في المئة خلال العام ٢٠٢٠. وارتفع عدد السياح القادمين من روسيا إلى أكثر من ٣ ملايين سائح بنهاية العام ٢٠٢١، وبزيادة قدرها نحو ١٢٠ في المئة مقارنة بالعام ٢٠٢٠.

كما شهدت القاهرة خلال العام ٢٠٢١ تدفقاً واسعاً للسياحة الروسية، وبحسب إحصائيات رسمية عن وزارة السياحة المصرية، زار مصر نحو ٧٠٠ ألف روسي خلال العام الماضي. كما يعتبر السوق الأوكراني من أكبر الأسواق الوافدة إلى مصر، حيث استقبلت القاهرة خلال العام ٢٠١٩ نحو ١,٦ مليون سائح أوكراني، ونحو ١,٢ مليون سائح خلال العام ٢٠٢٠ ليعود هذا العدد للارتفاع إلى ١,٤٦ مليون سائح خلال العام ٢٠٢١.

**تباطؤ الاستثمارات الدفاعية:** تمتد تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصاديات الدفاعية لدول الإقليم، فالصناعات الدفاعية في دول الإقليم تراقب عن كثب تطورات الأزمة، خاصة أن سوق السلاح بين دول الإقليم، وبخاصة السعودية التي اتجهت منذ العام ٢٠٢١ إلى توثيق علاقاتها الدفاعية مع موسكو بعد إعلان إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تجميد بعض مبيعات الأسلحة إليها بشكل مؤقت، وذلك بهدف مراجعة أوسع للاتفاقيات التي أبرمتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب.

كما يتوقع أن تتأثر تجارة التسليح مع الإمارات، بعد أن شهدت قفزة معتبرة منذ العقد الماضي، حتى أن الإمارات تعد أول بلد عربي يطور التعاون الواسع مع روسيا في مجالات الاستثمارات المتبادلة والتبادل التجاري والتصنيع المشترك لعدد من التقنيات بينها تقنيات عسكرية.

خلف ما سبق، فإن مواقف الدول العربية التي التزمت الحياد خلال الأزمة ربما تنعكس على مسارات التجارة الدفاعية مع موسكو، التي ضاعفت في الفترة الأخيرة صادراتها الدفاعية للعراق والجزائر، والقاهرة.

**أزمة الاقتصاد الإنساني:** قد تتسبب الأزمة الأوكرانية في قد تهديدات الأمن الغذائي والأوضاع الإنسانية لقطاعات واسعة من اللاجئين في المنطقة العربية، والقطاعات التي تعاني العوز والفقير، حيث يتوقع الخبراء تحويل مسار جانب من المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الأممية إلى اللاجئين الأوكرانيين إضافة إلى تحويل التمويل والموارد الطارئة بشكل أكبر نحو أوكرانيا وبعيدا عن إقليم الشرق الأوسط. لذلك، فإن ثمة تدهور محتمل في قطاع الاقتصاديات الإنسانية للمنطقة العربية، وهو الأمر الذي قد يزيد الضغط على الأوضاع المعيشية في دول مثل سوريا واليمن التي يعتمد المشردين فيها بسبب الصراع على المساعدات الإنسانية الأممية.

### خيارات بديلة.. نحو تقليص التأثير

مع ذلك، فإن دول الإقليم في سياق سعيها لتقليص الارتدادات السلبية المحتملة للتصعيد المستمر بين روسيا وأوكرانيا على اقتصادياتها، وفي ظل المتغيرات التي تفرض نفسها باستمرار في سياقات الأزمة الأوكرانية، سعت دول الإقليم إلى تبني آليات مغايرة تجاه الأزمة، وظهر ذلك في الانخراط مأمون العواقب، ففي الوقت الذي التزمت معظم دول المنطقة الحياد تجاه الأزمة، سعت دول أخرى إلى الانخراط المرن تجاه الأزمة، وظهر ذلك في موقف إيران والإمارات والعراق، وهي الدول التي أعلنت رفضها للحرب، ودعت إلى التمسك بالطرق الدبلوماسية لحل الأزمة.

في المقابل سعت تركيا إلى تبني سياسة مرنة تجاه التطورات الصراع الأوكراني الروسي، ففي الوقت الذي اعتبرت ما يحدث بين أوكرانيا وروسيا "حالة حرب"، واتجهت إلى إغلاق البوسفور والدرديل بموجب معاهدة مونترو ١٩٣٦، ومنعت مرور السفن الحربية الروسية إلا أنها أكدت على استعدادها لبذل الجهود في سبيل التوصل إلى هدنة تحدد من الخسائر بأوكرانيا، وإجراء مباحثات سلام بين موسكو وكيف، كما أمتنعت عن التصويت على تعليق عضوية روسيا في أغلب هيئات مجلس أوروبا رداً على غزوها أوكرانيا.

بالتوازي مع ذلك، فإن التطورات في أوكرانيا والقلق المتزايد في أسواق السلع الأوروبية والأمريكية، باتت تفرض على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ إعادة تقييم خياراتها الحالية والمستقبلية؛ حيث سيكون للصراع في أوكرانيا تداعيات كبيرة على الأمن الغذائي، وقطاع السياحة في دول الإقليم. اتجهت دول الإقليم



للبحث عن بدائل آمنة لتعويض الأضرار المحتملة على اقتصادياتها، وظهر في تعاقد مع بعض دول الإقليم مع دول أخرى بهدف تنويع إمدادات السلع أو الاستثمار في المُصدِّرين الزراعيين غير التقليديين، مثل بعض الدول الآسيوية، ومنها كازاخستان، و دول القرن الإفريقي مثل كينيا وغيرها؛ لتأمين المزيد من الإمدادات في المستقبل.

**ختاماً،** فإن الأزمة الأوكرانية قد تفرز تداعيات سلبية على اقتصاديات الإقليم، خاصة فيما يخص الأمن الغذائي، وقطاعات السياحة، وأسواق الطاقة. وتأتي الأزمة في وقت تعاني فيها اقتصاديات الإقليم تراجعاً لافتاً فضلاً عن عدم الاستعداد لمواجهة انتكاسة جديدة يفرضها الصراع الروسي. وفي المجمل فإن دول الإقليم، وبخاصة التي تعاني أزمة اقتصادية، قد تشهد مزيد من التأزم الاقتصادي، وبخاصة في قطاعات الغذاء والطاقة والتجارة، وهو ما قد يؤخر حالة التعافي التي كانت تراهن عليها بعض دول الإقليم خلال الفترة المقبلة بعد سنوات من التأثيرات السلبية لجائحة كورونا، وتراجع معدلات نموها الاقتصادي.

